سول: بيونغ يانغ مستعدة لنزع سلاحها النووي في حال ضمان أمنها

كوريا الشمالية تعلن التوصل إلى «اتفاقِ مُرضٍ» مع جارتها الجنوبية

زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون خلال لقائه مع الوفد الكوري الجنوبي

عواصم - «وكالات»: ذكرت وسائل إعلام كورية شمالية أمس الثلاثاء أن المحادثات بين الزعيم الكوري الشمالي كيم جونج أون ووفد من كوريا الجنوبية، وصلت إلى «اتفاق مُرضٍ».

واستقبل كيم وفداً كورياً جنوبياً من 10 أفراد، بينهم تشونج يوي يونغ، كبير المستشارين الأمنيين للرئيس الكوري الجنوبي «مون جاي إن»، على مأدبة عشاء ليل الاثنين، وعقد «محادثات مفتوحة» مع الوفد، بحسب ما ذكرت وكالة الأنباء المركزية الرسمية في كوريا الشمالية.

وشملت المناقشات عقد قمة محتملة وسبل «تخفيف التوترات العسكرية الحادة في شبه الجزيرة الكورية» ومواصلة الحوار، وفقا لما ذكرته الوكالة في مقال باللغة الإنجليزية.

وسلم الوفد الكوري الجنوبي، الذي ضم كذلك رئيس جهاز الاستخبارات سوه هون، رسالة شخصية من مون إلى كيم.

ولم تتوفر على الفور أية تفاصيل عن «الاتفاق» الذي تم التوصل إليه.

وذكرت يونهاب أن وفد كوريا الجنوبية سيعود إلى بلاده اليوم بعد اجتماعات اخرى مع المسؤولين الكوريين الشماليين في بيونغ يانغ.

كما لم يتضح ما إذا كان الجانبان قد تحدثا عن برنامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية، أو إمكانية عقد محادثات بين بيونغ يانغ وواشنطن.

وسبق أن أعلن الرئيس الكوري الجنوبي استعداده للقاء الزعيم الشمالي شريطة أن يوافق الأخير على التباحث مع الولايات المتحدة. وكان حفل العشاء بمثابة المرة الأولى التي يجتمع فيها كيم مع مسؤولين كبار من كوريا الجنوبية منذ توليه مهام منصبه في عام 2011، وياتي بعد زيارة كيم يو جونج، شقيقة الزعيم الكوري الشمالي لكوريا الجنوبية في فبراير خلال دورة الالعاب الأولمبية الشتوية.

ويرى مراقبون أن الاجتماع ربما يمهد الطريق لإجراء محادثات بين بيونج يانج والولايات المتحدة.

وذكرت وكالة أنباء يونهاب الكورية الجنوبية أن زوجة كيم، ري سول جو، التي نادرا ما تظهر علنا، شاركت في مأدبة العشاء.

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية مساء الاثنين إنها «على تواصل وثيق» مع سول حول «ردنا الموحد تجاه كوريا الشمالية، ولن تكرر أخطاء الإدارات السابقة».

وأضافت «نحن مستعدون للانخراط مع كوريا الشمالية لتأكيد موقفنا على نزع كامل ومحقق للسلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية وهو أمر غير قابل للتفاوض».

كما قال القصر الرئاسي في كوريا الجنوبية أمس الثلاثاء، «إن الكوريتين ستعقدان أول قمة بينهما منذ أكثر من 10 سنوات في أواخر أبريل المقبل»، وذلك بعد زيارة وفد كوري جنوبي رفيع المستوى لكوريا الشمالية التقى خلالها بالزعيم كيم جونغ أون.

وقال رئيس الوفد في إفادة إعلامية مقتضبة: «إن بيونغ يانغ ذكرت انه لا حاجة للإبقاء على برنامجها النووي ما دامت لا تتعرض لتهديد عسكري وظل نظامها في أمان».

وأضاف أن «بيونغ يانغ أشارت إلى انها منفتحة على الحديث مع الولايات المتحدة بشأن نزع السلاح النووي وتطبيع العلاقات».

وتابع المستشار ويدعى تشونغ إيوي يونغ، «أن المباحثات بين الكوريتين ستعقد في المنطقة الأمنية المشتركة منزوعة السلاح في بان مون جوم»، موضحا أن الكوريتين اتفقتا أيضا على إقامة «خط ساخن» بين زعيمي الدولتين، بغرض المساعدة على الحد من التوتر العسكري بينهما».

وعبرت سول عن أملها في أن تسهم عقوبات واشنطن الأخيرة على كوريا الشمالية حول اتهامها باستخدام الأسلحة الكيماوية، في دفع الجهود السلمية لتسوية القضية النووية لكوريا الشمالية.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الشؤون الخارجية بكوريا الجنوبية، نوه كيو دوك لوكالة «يونهاب»، إنه «يمكن تفسير عقوبات واشنطن الأخيرة على أنها تأتي في سياق تحركات الأسرة الدولية لحث بيونغ يانغ للعودة إلى طاولة المفاوضات عبر الضغوط والعقوبات».

وكانت الخارجية الأمريكية قد أعلنت في وقت سابق أنها صنفت كوريا الشمالية بانها دولة تستخدم الأسلحة الكيماوية، وفرضت عليها عقوبات جديدة تضع قيوداً على المساعدات وتجارة الأسلحة مع النظام في بيونغ يانغ.

ومن الناحية العملية، لا يتوقع أن تؤثر هذه العقوبات على بيونغ يانغ التي تخضع في الأصل لأنواع متعددة من العقوبات بسبب استمرار تجاربها النووية والصاروخية المحظورة دولياً، وادعت وسائل إعلام أمريكية الأسبوع الماضي أن بيونغ يانغ زودت سوريا بمواد محظورة تستخدم في صنع الأسلحة الكيماوية، وهي تهم نفتها بيونغ يانغ جملة وتفصيلاً.

سريلانكا تعلن حالة الطوارئ لاحتواء العنف الطائفي

قوات أمن سيريلانكية

«وكالات»: أعلنت الحكومة السريلانكية حالة الطوارئ لمدة 10 أيام، وحظر التجوال ليلاً في بعض المناطق، في محاولة منها لمنع انتشار العنف الطائفي.

ويأتي القرار، بعد سلسلة من الاشتباكات بين أفراد من الطائفة (السنهالية) التي تمثل الغالبية، والأقلية المسلمة، في وسط البلاد.

وقال وزير التمكين الإجتماعي (إس بي ديسانايكا)، للصحفيين بعد اجتماع مجلس الوزراء أمس الثلاثاء: «قرر مجلس الوزراء إعلان حالة الطوارئ، في ضوء الوضع الحالي».

ومن المقرر أن يصدر رئيس البلاد مرسوماً بنشر قرار إعلان حالة الطوارئ في الجريدة الرسمية.

من ناحية أخرى، ذكرت الشرطة أن الاشتباكات اندلعت، بعد أن هاجمت مجموعة من شباب المسلمين سائق شاحنة ينتمي للطائفة السنهالية، وعلى خلفية وقوع حادث مروري، وردا على اعتداءات طائفية سابقة، وهو ما أدى إلى مقتله في منطقة (ثيلديني)، على بعد 160 كيلومترا شرق العاصمة (كولومبو).

وشهدت الاشتباكات مهاجمة العديد من المتاجر والمنازل، بالإضافة إلى أحد المساجد، منذ وقوع الهجوم الإثنين، وهو ما دفع الحكومة إلى فرض حظر التجوال، منذ الغسق وحتى الفجر، في منطقة (كاندي) بوسط البلاد.

وتم رفع حظر التجوال في أغلب المناطق، أمس الثلاثاء، ولكن أعيد فرضه في مناطق مختارة لمنع تصاعد العنف.

وتمكنت السلطات اليوم من انتشال جثة شاب مسلم من أحد المتاجر، بعد أن قام مجموعة من مثيري الشغب بإضرام النار في المتجر. وقالت الشرطة إن «الشاب لقي حتفه بعد أن فشل في الفرار من المتجر».

يشار إلى أن حالة الطوارئ، ستعطي قوات الأمن، مزيداً من الصلاحيات لإلقاء القبض على المتورطين في أعمال العنف، واحتجازهم، كما انه من الممكن أن يتم استخدامها لمنع التحريض على مزيد من العنف.

ومن المقرر أن يناقش البرلمان الوضع الحالي في وقت لاحق.

تمات

البدون في الجيش

على مشروع بقانون بشأن قبول غير الكويتيين في وظائف الجيش الكويتي.

وأظهرت نتيجة التصويت بالاسم، موافقة 52 عضوا وعدم موافقة خمسة أعضاء، وامتناع عضو واحد من إجمالي الحضور وعددهم 58 عضواً.

ووافق المجلس على اقتراح نيابي بإضافة مادة جديدة على مشروع القانون، تنص على التالي «تكون الأولوية في التعيين بالجيش للكويتيين، ثم من أبناء الكويتيات ثم غير الكويتيين من حملة احصاء 1965، أو من ثبت تواجد أصولهم بالكويت قبلها، ثم من غير الكويتيين من أبناء العسكريين».

وفي حال الاستعانة بخبرات أو استشاريين غير كويتيين، يشترط أن يكونوا من أصحاب تخصصات نادرة أو لا يوجد كويتيون يشغلونها.

من جانبه أكد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الكويتي الشيخ ناصر صباح الأحمد، ان القانون الذي أقره المجلس «يساهم في بناء لحمة وطنية جيدة تجمع ولا تفرق».

وقال الشيخ ناصر ان «الجيش بحاجة إلى هؤلاء الذين استشهد أهلهم في سبيل الوطن»، معربا بهذه المناسبة عن خالص الشكر والتقدير لأعضاء مجلس الأمة، وخاصة لجنة الشؤون الداخلية والدفاع البرلمانية على مجهودهم في إقرار القانون.

من جهة أخرى أقر مجلس الأمة المداولة الثانية لتعديلات قانون صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بموافقة 47 عضوا وعدم موافقة عضو واحد.

وتشير أبرز مواد التعديل إلى تثبيت قيمة الرسوم الإدارية على كل عقد للاقتراض من صندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بـ2 بالمئة تدفع لمرة واحدة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

وأكد وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان، ان جميع الملاحظات التي أبداها النواب ستؤخذ بعين الاعتبار، مشددا على أن «المهمة شاقة وليست سهلة».

وقال ان «صندوق المشروعات الصغيرة» جهاز حيوي، وله أهمية في استفادة الشباب الكويتي في إنجاز المشاريع الصغيرة، مبينا ان التعديلات ستعطي انطلاقة أخرى لهذا الجهاز.

وأوضح انه بناء على هذا التعديل سترسل تقارير من مجلس الإدارة واللجنة الاستشارية العاملة إلى المجلس.

كما أقر المجلس المداولة الثانية لمشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون محكمة الأسرة رقم (12) لسنة 2015.

وأوضح رئيس اللجنة التشريعية النائب الحميدي السبيعي أن التعديل على القانون جاء على موضوع التمييز، إذا كان هناك خلل في الحكم وارتأت اللجنة أن التمييز يكون في الوصية والمواريث.

وطالب نواب خلال المناقشة بإقرار القانون وعدم حرمان المتخاصمين من أهم درجة من درجات التقاضي، لافتين إلى شكوى المواطنين من بطء الإجراءات في المحاكم، فيما رأى نواب آخرون أن قانون الأسرة به أخطاء وتشوبه مثالب دستورية، محذرين من التعجل في إقرار التعديلات عليه.

من جهته أوضح وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون د. فهد العفاسي، أن النقاش ليس على طول المدة لأن هناك منازعات تقصر فيها درجات التقاضي كالإيجارات والأحوال الشخصية، مؤكدا أن النيابة خصم شريف وليست طرفا من أطراف الدعوة.

إلى ذلك وافق مجلس الأمة بالاجماع على اقتراحات بقوانين ومشروع قانون، بشأن حظر تعارض المصالح في مداولتيه الأولى والثانية.

وقال وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية فهد العفاسي، ان لهذا القانون «أهمية خاصة في تعزيز الشفافية في العمل بالقطاع العام، إذ يفرض حوكمة هذا القطاع، كما يعد مطلبا دوليا في مجال التشريع لمكافحة الفساد».

وتنص المادة الأولى من القانون على أن «تعارض المصالح: كل حالة يكون للخاضع منفعة أو فائدة أو مصلحة مادية او معنوية، تتعارض تعارضا مطلقا او نسبيا مع ما يتطلبه منصبه او وظيفته من نزاهة واستقلال وحفظ المال العام، أو تكون سببا لكسب غير مشروع لنفسه أو لغيره».

بينما تنص المادة الـ11 على انه «مع عدم الاخلال بأي عقوبة اشد يعاقب الشخص الخاضع الذي يخالف أحكام المواد 4 و5 و8 و9 من هذا القانون بالحبس مدة لا تقل عن ستة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين مع رد ما استفاد به من مال او مصادرته حسب الأحوال، وفي جميع الأحوال يعزل من الوظيفة ويلغى الاجراء الذي شارك في اتخاذه وما تبعه من آثار».

الغانم: لا مبرر

خضير العنزي، ونبّه إلى أن رئيس مجلس الأمة الراحل جاسم الخرافي لم يرفض قرار النيابة، بل أرسل كتابا وقال انا أكفله.

من جهته أكد النائب فراج العربيد انه بريء من هذه التهمة، مؤكداً عدم خشيته من الذهاب إلى القضاء أو رفع الحصانة عنه.

وطالب نواب بعدم البت في رفع أي حصانة عن النواب لحين الانتهاء من تعديل المادة 111 من اللائحة حتى لا تصدر أحكام بالسجن ضدهم وعندها لا يمكن انتخاب بديل عنه.

ورأوا أن منع السفر لا مبرر له من دون حكم قضائي وأن الخلاف على المواد الدستورية تفصل فيه الجهة المخولة بذلك وهي المحكمة الدستورية.

ووافق مجلس الأمة على طلب النيابة العامة رفع الحصانة عن النائب فراج العربيد في القضية رقم 1269 / 2016 حصر العاصمة جنايات المباحث، بموافقة 25 عضوا من اصل 39.

في سياق آخر وافق مجلس الأمة، على طلب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي بمناقشة الاستجواب المقدم له من النائبين رياض العدساني والدكتور عادل الدمخي في جلسة المجلس التكميلية اليوم الأربعاء.

جاء ذلك بناء على طلب الوزير الخرافي في بداية الجلسة إدراج الاستجواب على جدول أعمال الجلسة ومناقشته في جلسة اليوم الأربعاء. ويتضمن الاستجواب محورا واحدا يتناول وفق ما تقدم به النائبان «التجاوزات المتعلقة باختصاصات الوزير».

وأوضح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم انه «طبقا لنص المادة 135 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، لا تجوز مناقشة الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير».

ورد وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي بالقول «أطلب إذا سمحت لي مواجهة الاستجواب يوم الأربعاء».

وكان الوزير الخرافي طلب في وقت سابق بجلسة مجلس الأمة العادية أمس الثلاثاء إدراج الاستجواب الموجه إليه من النائبين رياض العدساني والدكتور عادل الدمخي، على جدول الأعمال ومناقشته في جلسة الغد التكميلية.

وقال الوزير الخرافي في كلمة له في جلسة مجلس الأمة العادية، وبعد الانتهاء من بند التصديق على المضبطة: «أبلغت يوم أمس بتقديم النائبين رياض العدساني وعادل الدمخي استجوابا موجها لي».

أضاف انه «استنادا إلى المادتين (76) و(135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، أطلب من المجلس إدراج الاستجواب على جدول الأعمال ومناقشته في جلسة الغد».

وتنص المادة (76) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على انه «لا تجوز المناقشة في موضوع غير وارد في جدول الأعمال إلا للأمور المستعجلة، وتحت بند ما يستجد من الأعمال، ويكون ذلك بناء على طلب الحكومة أو الرئيس، أو طلب كتابي مسبب مقدم من خمسة أعضاء على الأقل، ويشترط موافقة المجلس في جميع الأحوال، وللوزير المختص دائما أن يطلب تأجيل النظر في الموضوع لمدة لا تجاوز أسبوعين ويجاب إلى طلبه».

وجاء في المادة آنفة الذكر انه «يصدر قرار المجلس في هذه الطلبات دون مناقشة، إلا إذا رأى الرئيس أن يأذن قبل إصدار القرار بالكلام لواحد من مؤيدي الطلب وواحد من معارضيه لمدة لا تزيد على خمس دقائق لكل منهما».

في حين تنص المادة (135) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على انه «يبلغ الرئيس الاستجواب إلى رئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص فور تقديمه، ويدرج في جدول أعمال أول جلسة تالية لتحديد موعد للمناقشة فيه بعد سماع أقوال من وجه إليه الاستجواب بهذا الخصوص».

وبشأن مناقشة الاستجواب نصت المادة آنفة الذكر على التالي: «ولا تجري المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة رئيس مجلس الوزراء أو الوزير حسب الأحوال».

وأعطت المادة لمن يوجه إليه الاستجواب، الحق بأن «يطلب مد الأجل المنصوص عليه في الفقرة السابقة إلى أسبوعين على الأكثر، فيجاب إلى طلبه، ويجوز بقرار من المجلس التأجيل لمدة مماثلة، ولا يكون التأجيل لأكثر من هذه المدة إلا بموافقة الغالبية أعضاء المجلس».

الجراح: ترحيل

الحالي بشقين، الأول بناء سجن جديد للعدد الزائد من المساجين، وفي الوقت نفسه تخفيف العدد الموجود في السجون، عن طريق ترحيل المساجين الأجانب الذين عليهم أحكام وتقبل دولهم استقبالهم».

أضاف أن الطاقة الإستيعابية للسجن المركزي الحالي تبلغ 2500 سجين، في حين بلغ عدد السجناء الحاليين 6 آلاف سجين، الأمر الذي أدى إلى وجود تكدس في السجن المركزي الحالي.

وأشار إلى انه «سبق أن اطلعت رئيس وأعضاء لجنة حقوق الإنسان البرلمانية، بأوضاع السجن المركزي وخطط وزارة الداخلية في إيجاد حل لمشكلة تكدس المساجين».

وحول ما أثير في السؤال البرلماني بشأن تركيب «الداخلية» أجهزة تشويش على المكالمات الهاتفية في السجن المركزي، نفى الشيخ خالد الجراح وجود أجهزة تشويش في الوقت الحالي على المكالمات الهاتفية في السجن المركزي.

أضاف انه «في السابق كان هناك أجهزة تشويش، وتم إزالتها والعضو على إطلاع بذلك».

وكان النائب د.جمعان الحربش قد وجه سؤالا لوزير الداخلية، عن التشويش على الهواتف في السجن المركزي، وقال: «سائل واقع ومأساة السجن أن الفسحة تتم في قفص حديدي وخرسانة، مطالبا بتحول السجن إلى مؤسسة إصلاحية».

من ناحيته كشف وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح عن إنشاء مستشفى كبير في مدينة صباح الأحمد، وأكد في الوقت نفسه انه لا يتم توجيه المواطنين إلى القطاع الخاص، وأن بطاقة عافية لا تمنح إلا للمتقاعدين.

جاء ذلك رداً على سؤال للنائب د.وليد الطبطبائي لوزير الصحة، عن إجراءات وشروط منح بطاقة عافية، وقال إنه ليس من الحكمة توجه المواطنين للقطاع الخاص، ويفترض أن يكون هذا دور الحكومة ومستشفى جابر بسعة 1100 سرير تم الانتهاء منه وإلى الآن لم يعمل.

فتح باب

وأفاد بأنه على المواطنين الذين تم تحديد مواعيد لهم مراجعته لاستكمال اجراءات التسجيل، والاتصال على النظام الآلي للتوظيف هاتف رقم (133) للتأكد من موعد المراجعة.

وذكر انه حرصا على سرعة استيفاء بيانات الراغبين بالعمل، تم عمل الربط الآلي مع جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والهيئة العامة للمعلومات المدنية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ووزارة التربية، بهدف تسهيل التنسيق وتبسيط اجراءات تسجيل الراغبين بالعمل.

ولفت الى انه سيتم استقبال المراجعين بصالة الاستقبال بمقره الكائن في منطقة الشويخ الإدارية، داعيا المراجعين من ذوي الاحتياجات الخاصة الى مراجعة ادارة الاختبار، لاستيفاء اجراءات التسجيل في الديوان.

موافقة الجهات

الهيئة أسيل المزيد في تصريح صحفي أمس، انه يشترط لانتقال العمالة من الجهات الحكومية المادة (17) إلى العمل بالقطاع الأهلي، موافقة الجهة الحكومية التي يعمل بها، إضافة للموافقة الأمنية من وزارة الداخلية.

وبينت المزيد ان هذه الشروط جاءت من خلال التعميم الإداري رقم 2018/103 بشأن تحويل العاملين بالقطاع الحكومي إلى القطاع الأهلي

مقتل 32 شخصاً

وتقول روسيا إن الطائرة لم تتعرض لإطلاق نار، وتشير البيانات الأولية إلى أن سبب تحطمها ربما يكون حدوث خطأ تقني بها.

وبدأ التحقيق لمعرفة أسباب تحطم الطائرة.

وقد تعرضت طائرات روسية في 31 ديسمبر الماضي لأضرار في حميميم، عقب قصف مسلحي المعارضة للقاعدة بالمدفعية.

وتعد حميميم القاعدة الأساسية التي تستخدمها روسيا في شن الغارات على الجماعات المسلحة في سوريا، وهي الغارات التي أدت إلى استعادة قوات الحكومة السورية السيطرة على كثير من الأراضي.

وأفادت تقارير بأن الغارات الجوية الروسية أدت إلى مقتل كثير من المدنيين، ولكن موسكو تقول إنها لا تستهدف سوى المسلحين «الإرهابيين».

الروهينغا يواجهون

المجاورة، منذ أغسطس الماضي.

وشكا هؤلاء المهجّرون من تعرضهم للقتل والاغتصاب، وحرق متعمد لمنازلهم، من جانب جنود الجيش في ميانمار وأهالي متطرفين.

ويقول جيش ميانمار إنه يستهدف مسلحين من الروهينجا، وينكر استهدافه مدنيين في ولاية راخين.

ويقول المبعوث الأممي: «التطهير العرقي للروهينجا من ميانمار لا يزال مستمرا».

أضاف: «لا أعتقد أنه يمكننا استخلاص أي نتائج أخرى، من ما رأيته وسمعته في بلدة كوكس بازار».

وكوكس بازار هي مدينة في جنوبي بنغلاديش، تستضيف معظم اللاجئين الروهينجا.

ونقلت وكالة فرانس برس عن السيد غيلمور، بعد لقائه مع لاجئين من الروهينجا وصفوا حديثا إلى معسكرات اللاجئين المكتظة، قوله: «طبيعة العنف تغيرت، من سفك محموم للدماء واغتصاب جماعي خلال العام الماضي، إلى حملة أقل حدة من الإرهاب والتجويع القسري».

ودخلت حكومتا بنغلاديش وميانمار في محادثات، لبحث إعادة ترحيل لاجئي الروهينغيا إلى ميانمار، خلال الأشهر المقبلة، لكن تعزيز قوات جيش ميانمار على الحدود بين البلدين أثار مخاوف بهذا الشأن.

وقال مبعوث الأمم المتحدة إنه «من غير المتصور» بالنسبة لأي لاجئ من الروهينجا، أن يعود في المستقبل القريب إلى ولاية راخين، بطريقة «آمنة وكريمة ودائمة».

أضاف: «حكومة ميانمار منهمكة في إخبار العالم بأنها مستعدة لاستقبال من يعود من الروهينغا، بينما تستمر قواتها في الوقت ذاته في طردهم باتجاه بنغلاديش».

روسيا تعرض

النقل والأمن للمسلحين وأسرهم، لكن فيلق الرحمن، أحد فصائل المعارضة المسلحة، نفى وجود اتصالات مع روسيا بشأن هذا الاقتراح.

وقال وائل علوان، الناطق باسم جماعة فيلق الرحمن والمقيم في اسطنبول، لوكالة لرويترز للأنباء في رسالة نصية: «لا يوجد اتصال مع الروس».

واتهمت الجماعة روسيا بالتصعيد العسكري ومحاولة تهجير السكان بالقوة.

وأفادت تقارير بأن أطباء في الغوطة الشرقية قد عالجوا عدداً من الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في التنفس عقب غارة جوية شنتها الحكومة.

واتهمت بعض الجماعات في الغوطة الشرقية الحكومة مرة أخرى باستخدام غاز الكلور.

وقالت وزارة الدفاع الروسية إن المسلحين يمكنهم المغادرة هم وعائلاتهم وأسلحتهم الشخصية من خلال ممر آمن خارج الغوطة الشرقية، حيث تحقق القوات الحكومية المدعومة من موسكو مكاسب سريعة في هجوم عنيف.